

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي
النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي

20-18 ديسمبر 2011

دولة قطر - الدوحة

عنوان البحث

تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان
خلال الفترة 2000-2010م
(دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية)

إعداد: الدكتور عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل
جمهورية السودان
أستاذ الاقتصاد المشارك
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية
خبير اقتصادي ومصرفي
هاتف نقال: 00249912367949

abuamona@sudanmail.net.sd

abuamona65@yahoo.com

رمضان 1432هـ
أغسطس 2011م

مستخلص البحث

يأتي هذا البحث بعنوان: تقييم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة 2000-2010م (دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية)، وقد بدأ الاهتمام بالطبقات الفقيرة منذ فترة ليست بالقصيرة، حيث تمت صياغة وإعداد استراتيجيات هدفت الي رفع مستوى الدخل، بدءاً بأهداف السياسات الاقتصادية الكلية، ثم السياسات المالية والتمويلية والاجتماعية.

يحاول البحث الإجابة على بعض التساؤلات التي تمثلت في الآتي: هل قامت الدولة باتباع سياسات أدت الي تخفيف حدة الفقر في السودان؟ وهل قامت مؤسسات الدولة الرسمية بالإشراف والمساهمة في الوصول إلى الشرائح المستهدفة؟ وما هو دور بنك السودان المركزي في إصدار سياسات تعني بالتمويل الأصغر؟ وما مدى استجابة المصارف لتطبيق سياسات التمويل الأصغر؟. وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التحليلي.

توصل البحث الي عدة نتائج تمثلت في قيام الدولة بالإشراف والدعم للشرائح المستهدفة، إلا أنه على الرغم من ذلك فهناك غياب لمعايير القياس في السودان مع تباين في الجهود. كما أن نسبة التمويل الأصغر الممنوحة كانت منخفضة جداً، مع الإشارة الي قيام مصرف الادخار للتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة كمصارف متخصصة بمنح الشرائح نسباً مرتفعة جداً من إجمالي التمويل الأصغر الكلي الممنوح. كذلك فإن ديوان الزكاة كمؤسسة اجتماعية قام بدور كبير من خلال الصرف على مصرفي الفقراء والمساكين بنسب وصلت إلى 69% من إجمالي المصارف الشرعية في شكل دعم نقدي وتمويل مشروعات خدمية جماعية وفردية.

أوصى البحث بضرورة تطوير خدمات التمويل الأصغر من خلال تفعيل جهود الدولة على مستوى الصناديق والمؤسسات الاجتماعية مع الدعوة لقيام وزارة خاصة بالمشروعات الصغيرة، وتعديل عوائد التمويل الأصغر للمصارف بتوجيه من بنك السودان المركزي، مع ضرورة نشر ثقافة الفروع المصرفية المتنقلة وزيادة الوعي للعاملين في المصارف وعملاء التمويل الأصغر من أجل نشر ثقافة التمويل الأصغر.

Abstract

This research is entitled “Evaluating Islamic MF in Sudan during the period "2000-2010” case study Banking sectors & Social Institutions.

There was a great concern about poverty rank since then, strategies have been set to increase income through the macroeconomic policies, and social financial policies.

The research tries to answer the questions:

Did the government follow strategies to alleviate poverty in Sudan?

Did the governmental institutions supervise and participate to arrive the target group?

What is the role of central Bank of Sudan in adopting new policies in MF?

To what extend Banks have implement MF polices.

The research adopted historical method case study, analytical method.

The research found that:

The government has supported & supervise the target group, despite the absence of standard measurement in Sudan.

The MF percentage is low, however, saving & social development Bank and family Bank are providing high percent finance from the total of MF.

Zakat chamber has spend a percentage of 69% to poor people in a form of cash and financing service, group projects.

The research recommends to:

Develop MF services by activating social funds and establishing ministry fro small projects and reducing MF revenue.

Promote mobile banking and raise awareness of bank employees and customers to the culture of MF.

المقدمة

ينصب الاهتمام بالشرائح الضعيفة في السودان منذ فترة ليست بالقصيرة ، حيث تمت صياغة وإعداد استراتيجيات من السعي نحو رفع مستوى الدخل للطبقات الفقيرة ، بدءاً بالسياسات الاقتصادية الكلية ، ثم السياسات المالية والتمويلية والاجتماعية . على مستوى السياسات الكلية فقد أشارت بوضوح في ضمن أهدافها إلى الاهتمام بالطبقات الفقيرة والسعي نحو دعمها وكذلك توفير التمويل اللازم لها ، وعلى مستوى السياسات المالية فقد سعت الدولة بالتنسيق مع البنك المركزي إلى دعم المصارف الحكومية والمشاركة في إنشاء مصارف متخصصة في هذا المجال مثل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي وبنك الأسرة ، أما على مستوى السياسات التمويلية فقد انتهج بنك السودان المركزي من خلال إصداره للسياسات التمويلية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تخصيص نسبة من تلك السقوفات يتم توجيهها للشرائح ذات الدخل المحدود ، وذلك بمسميات مختلفة كالأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين ، وبدءاً تم تحديد نسبة 5% لترتفع إلى 7% ثم إلى 10% حتى وصلت إلى 12% بعد العام 2007م وحتى الآن . والهدف الرئيسي من ذلك هو رفع مستوى دخل تلك الفئات من خلال الاستفادة من خدمات التمويل المصرفي .

كما كان هناك دور على مستوى السياسات الاجتماعية ، إذ أن المؤسسات الاجتماعية في السودان تهتم بتمويل الشرائح الضعيفة من أجل تخفيف حدة الفقر ، مثل ديوان الزكاة وصندوق المعاشات والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي ، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة التي تقبل الودائع والتي لا تقبل الودائع وفقاً لصلاحيات ممارسة النشاط . يأتي هذا البحث بعنوان : تقويم تجربة التمويل الأصغر في السودان خلال الفترة 2000-2010م (دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية) ، حيث يشتمل البحث على ستة محاور تتضمن تطور مفهوم التمويل الأصغر و الأعمال الصغيرة في السودان ، وبيان السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تقليل حدة الفقر في السودان بالإضافة لدور القطاع المصرفي في التمويل الأصغر ، وكذلك دور ديوان الزكاة كمؤسسة اجتماعية في تخفيف حدة الفقر ، ثم يتم تناول البحث إيجابيات وسلبيات تجربة السودان في التمويل الأصغر وتخفيف حدة الفقر .

أهمية البحث: الاهتمام بالفقر وطرق معالجته ، أصبح من أولويات الألفية الثالثة ، وقد بذلت جهود من قبل المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي بغرض البحث عن تقليل حجم الظاهرة التي تعاني منها الدول النامية على وجه الخصوص ، والتي تشمل العديد من الدول الإسلامية ومنها السودان ، لذا يأتي هذا البحث لمعرفة آليات تخفيف حدة الفقر من خلال استخدام أدوات الاقتصاد الإسلامي.

تساؤلات البحث: يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- هل قامت الدولة بإتباع سياسات أدت الي تخفيف حدة الفقر في السودان؟ .
- 2- هل قامت مؤسسات الدولة الرسمية بالإشراف والمساهمة في الوصول إلى الشرائح المستهدفة؟
- 3- ما هو دور بنك السودان المركزي في إصدار سياسات تعني بالتمويل الأصغر؟ .
- 4- ما مدى استجابة المصارف لتطبيق سياسات التمويل الأصغر؟ .

منهجية البحث: يتم إتباع المنهج التاريخي والمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة.
مجال البحث المكاني: جمهورية السودان، **مجال البحث الزماني:** يغطي البحث الفترة 2000-2010م.

المحور الأول

تطور مفهوم التمويل الأصغر و الأعمال الصغيرة في السودان.

في أدبيات الأعمال الصغيرة هنالك العديد من المصطلحات التي تعبر عن الإنتاج صغير الحجم بمختلف أنواعه مثل الصناعات الصغيرة، الحرف، الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، النشاطات المدرة للدخل، الأسر المنتجة والقطاع غير الرسمي (غير المنظم) ، التمويل الأصغر والصغير. لا يوجد تعريف محدد للمنتج الصغير بمختلف أنواعه وأنماطه نسبة للتعقيد والتنوع في شكل الأصول الثابتة ونوع الأعمال والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والجهات المستهدفة (إبراهيم، 1996، ص 10) .

مؤشرات التعريف تختلف باختلاف الدراسات والأهداف ونوعية القطاع الفرعي تحت الدراسة. هذه المؤشرات تتمثل في العمالة، حجم الاستثمار، نوعية التقنية والقيمة المضافة، عدم وجود تعريف محدد للجهة المستهدفة في القطاعات الفرعية للأعمال الصغيرة يؤكد اتجاهات المؤسسات العامة والخاصة بما في ذلك النظام المصرفي لهذه الأعمال إلى قيامها بصياغة مفاهيم وتعريفات متباينة. لذا فإن هذا المحور يتناول تلك المفاهيم المختلفة للمصطلح ، مثل مفهوم الأعمال الصغيرة والصناعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي والنشاطات المدرة للدخل ، بالإضافة للوقوف على مفهوم المشروعات الصغيرة وفق رؤية بنك السودان المركزي والمصارف التي تمنح التمويل لتلك الشرائح .

أولاً: مفهوم قطاع الأعمال الصغيرة

في السودان هنالك عدة مفاهيم وتعريفات لقطاع الأعمال الصغيرة بمختلف أنواعه استخدمت بواسطة المؤسسات الحكومية والعالمية المختلفة. إلا أنه لا يوجد اتفاق بتعريف القطاعات الفرعية التي تدخل في تعريف الأعمال الصغيرة ، بالرغم من ذلك اعتمدت المفاهيم على نفس المؤشرات المتمثلة في العمالة ورأس المال (جميل ، 2002، ص 8) .

- 1- تعريف اتحاد غرف الصناعات للأعمال الصغيرة والحرفية التابع لاتحاد عام أصحاب العمل السوداني: وهو تعريف نوعي يشمل كل الوحدات الصناعية صغيرة الحجم والتي تنتج السلع والخدمات بدون استعمال الآلات الحديثة وباستعمال المواد الخام المحلية.
 - 2- تعريف المسح الصناعي ومعهد البحوث والاستشارات الصناعية : يعتمد هذا التعريف على حجم العمالة (أقل من 25 عاملاً وبين 10-15 عاملاً على التوالي).
 - 3- تعريف المنظمة العربية للتنمية الصناعية بمنظمة اليونيدو : اعتمد هذا التعريف على حجم العمالة (أقل من 25 عاملاً) بالإضافة لحجم الاستثمار (إلا أن حجم الاستثمار يشمل قيمة الأصول الثابتة) . أي أنه يتفق جزئياً مع التعريف الوارد لاتحاد غرف الصناعات .
- ثانياً: مفهوم الصناعات الصغيرة : يطلق هذا المفهوم على المؤسسة الإنتاجية المحلية صغيرة الحجم والتي يتسم فيها النشاط بالطابع الشخصي وغالباً ما يتم تعريفها بعدد العمالة الذي يتراوح بين 10 إلى 49 عاملاً.

- 1- تعريف الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: هي التي يصل عدد عمالها حتى 99 عاملاً.
- 2- تعريف الصناعات الأسرية اعتمد تعريف الصناعات الأسرية على عدد العمالة حيث تم تحديده بأقل من 10 عمال (حامد، 2002، ص 14) .

ثالثاً: مفهوم القطاع غير المنظم: استخدم مصطلح القطاع غير المنظم في عام 1972م وأعيد استعمال جزء من خصائص التعريف في الدراسة التي تمت بالسودان في العام 1976م والدراسات الأخرى الخاصة بمنظمة العمل الدولية تحت مظلة برنامج الاستخدام العالمي. كما استعمل المصطلح في عدة بحوث عالمية. هنالك عدة شروط وضعت لتعريف القطاع غير الرسمي في دراسة منظمة العمل الدولية عن كينيا. المنشآت الداخلة في المفهوم تشترك في الخصائص التالية: سهولة الدخول في القطاع، الاعتماد على الموارد المحلية، الملكية الأسرية للمشروع، الإنتاج على المستوى الصغير، العمالة المكثفة، والمهارات المكتسبة خارج النظام التعليمي المنظم وعدم انتظام الأسواق التنافسية. كما أدخل الوضع القانوني بعد فترة السبعينات من القرن العشرين. من ميزات القطاع انه يتطلب الحد الأدنى لرأس المال والمهارة كما انه يمنح الفقراء حرية العمل لحسابهم الخاص بالإضافة إلى انه لا يتطلب مهارات أو مؤهلات وان العمل فيه مفتوح للرجال والنساء والأطفال وان رأس مال القطاع يأتي من الادخار الشخصي أو إسهام الأسرة. صعوبة الدخول في القطاع المالي المنظم يجعل المشروع يدار بشخص واحد وينتهي بموت صاحبه، بالرغم من مرور أكثر من عقدين على ظهور مصطلح القطاع غير الرسمي إلا أن التعريف الدقيق للمصطلح لم يتم تحديده. ففي عام 1993م أقرت منظمة العمل الدولية تعريف موحد بغرض وضع مؤشرات عالمية في الإحصائيات الرسمية عن القطاع غير الرسمي. شمل التعريف الموحد، تحديد مفهوم خصائص الوحدة الإنتاجية أو الخدمية مثل صغر الحجم، عدم وجود تسجيل رسمي للوحدة والعمالة (عقود العمل). كما شمل التعريف الموحد اعتبار القطاع غير الرسمي كجزء من المشروعات الأسرية التي تعرف بالوحدات الإنتاجية والتي ليس لها صفة اعتبارية منفصلة عن الأسرة ولا نظام محاسبي مكتمل.

رابعاً: مفهوم النشاطات المدرة للدخل: درجت المنظمات الطوعية في مجهودها لدعم مشروعات الأسر الفقيرة في استخدام مصطلح النشاطات المدرة للدخل والتي تعتبر جزءاً من القطاعات الفرعية المكونة للإنتاج صغير الحجم. وهي مشروعات الهدف منها الاعتماد على المقدرات والمهارات والسعي الجاد لإيجاد دخل معقول لمساعدة الأسرة من الناحية المعيشية عن طريق الدخول في نشاط اقتصادي (إنتاجي أو خدمي) يختلف في نوعيته باختلاف الثقافات كبيع المأكولات والمشروبات وتربية الدواجن. معايير اختيار النشاط المدر للدخل بواسطة المنظمات يعتمد على مدى الفقر وغياب عائل الأسرة. تمويل المشاريع التي يشملها هذا التعريف يتم عينا ونقدياً من مصادر محلية وأجنبية عن طريق قروض وهبات غالباً ما تكون في شكل مال دوار اعتماداً على الضمان الجماعي (الطيب، 2003، ص 28).

خامساً: تطور مفهوم المشروعات الصغيرة وفق سياسات البنك المركزي (1991-2006م) تضمنت السياسة التمويلية للبنك المركزي قطاع المشروعات الصغيرة تحت مصطلحات متعددة مثل قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة، وعرفته بحجم التمويل الممنوح لصاحب المشروع، والذي لا يتجاوز مبلغ ثلاثة ملايين جنيه للعملية الواحدة. كما قامت السياسة التمويلية للعام 1996 و لأول مرة بتعريف الحرفي والمهني وذلك من خلال شهادة معتمدة تثبت انضمامه لاتحاد الحرفيين وشهادة ممارسة المهنة. إن تعريف الأعمال الصغيرة باستغلال حجم التمويل الممنوح لصاحب المشروع، كمؤشر كما جاء في السياسات التمويلية وان كان كافياً لمعرفة نوع القطاع المراد تمويله

وحجم إمكانياته المتمثلة في رأس المال الثابت والعمل، إلا انه ليس كافياً لمعرفة أنواع الوحدات أو القطاعات الفرعية المتمثلة في قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة. إذ هنالك تداخل بين هذه القطاعات وفي نفس الوقت اختلافات في خصائص كل وحدة من وحدات القطاع. نسبة لعدم وجود تعريف محدد من قبل السياسات التمويلية وعدم إلزام المصارف بتمويل كل وحدات القطاع، فقد لجأت المصارف إلى تعريفات مختلفة ومتعددة لخدمة القطاع والتركيز على أنواع محددة من المشروعات الصغيرة المضمنة في قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة. هذه التعريفات يمكن استخراجها من واقع التمويل للقطاع.

سادساً : مفهوم المشروعات الصغيرة للمصارف المتخصصة في السودان

1 - **مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:** لا يوجد تعريف محدد بخصائص اقتصادية واجتماعية للمشروعات الصغيرة بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، لكن من الملاحظ أن التمويل لهذا القطاع يتجه نحو المشروعات الاجتماعية التي تهدف إلى تنمية الموارد الاقتصادية باستغلال طاقات الشرائح الصغيرة في المجتمع في مجالات مثل الصناعات الصغيرة والحرف (ابراهيم، 2002، ص 11).

2 - **بنك فيصل الإسلامي فرع الحرفيين:** لا يوجد تعريف محدد للجهة المستهدفة بفرع الحرفيين لبنك فيصل الإسلامي السوداني، إلا انه ومن نوعية النشاطات الممولة تم اعتماد تعريف اتحاد أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة والذي يعرف الحرفة بالنشاط الإنتاجي بدون استعمال آلات ومعدات معقدة، كما أضاف البنك عدد العمالة والتي لا تزيد عن 25 عاملاً.

3 - **مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية:** عرف القطاع الإنتاجي الصناعي صغير الحجم بحجم رأس المال وعدد العمالة.

4 - **مصرف المزارع التجاري :** شمل تعريف المشروع الصغير كافة الوحدات الإنتاجية والخدمية الصغيرة التي تهدف لإيجاد مصدر دخل واستخدام للموارد المحلية والاستفادة من التقنية الوسيطة التي توفر منتجات وخدمات ضرورية، أما تعريف المصرف للأسر المنتجة فيشمل المشروعات الصغيرة للأفراد والمجموعات والجمعيات والأسر التي تمتلك المهارات والخبرات في مجال الإنتاج ولها المقدرة والرغبة على إدارة وتسويق الإنتاج و أصحاب الحرف كل من يمتلك أو يدير ورشة لنشاط حرفي. أما التمويل المهني فيتجه نحو الأطباء والصيادلة والمهندسين الزراعيين والبيطرة في مجال الإنتاج والخدمات.

5 - **البنك الإسلامي السوداني :** اتجه البنك الإسلامي السوداني نحو تمويل الأسر المنتجة بالفروع المتخصصة للأسر المنتجة بمواقع السكن. ليس هنالك تعريف محدد للجهة المستهدفة إلا انه وبحكم التجربة اتجه المصرف بتلك الفروع إلى تمويل شرائح الهيكل الاجتماعي للأسرة من الرجال والنساء بمعناها الضيق والعريض والتي تمتاز بالمهارة والخبرة والرغبة في عمل اقتصادي صغير الحجم ليس بالضرورة أن يكون محصوراً بداخل المنزل ويهدف إلى توفير سلع وخدمات لسكان المناطق الجغرافية للفروع وزيادة دخل الجهة المستهدفة بصورة معقولة (عثمان، 2001، ص 12).

سابعاً : تطور مفهوم التمويل الأصغر في السودان (2007-2010م)

انتهج بنك السودان المركزي من خلال إصداره للسياسات التمويلية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تخصيص نسبة من تلك السقوفات يتم توجيهها للشرائح ذات الدخل المحدود ، وذلك بمسميات مختلفة كالأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين ، وبدءاً تم تحديد نسبة 5% لترتفع إلى 7% ثم إلى 10% حتى وصلت إلى 12% بعد العام 2007م وحتى العام 2010م . والهدف الرئيس من ذلك هو رفع مستوى دخل تلك الفئات من خلال الاستفادة من خدمات التمويل المصرفي . كما سعى بنك السودان المركزي إلى إنشاء وحدة خاصة تعنى بالتمويل الأصغر وكفل لها صلاحيات الرقابة والإشراف والتنظيم ليس للمصارف فحسب بل تعداها إلى مؤسسات التمويل الأصغر ، كما امتد التطور كذلك ليشمل انتشار مؤسسات مصرفية تعنى بالتمويل الأصغر ، لكن ننظر إلى النتائج المادية على أرض الواقع ؟ وتتمثل في الآتي:-

1- وجود مصارف تعنى بالخدمات المصرفية بصفة عامة ، ومن أولوياتها تنفيذ سياسات بنك السودان المركزي بشأن تمويل عملاء التمويل الأصغر ، ويدخل في إطار هذه المجموعة كل المؤسسات المصرفية التي أنشئت لتقديم الخدمات المصرفية لكافة قطاعات المجتمع ، وبالتالي فإن التزامها بتمويل عملاء التمويل الأصغر يدخل في إطار تنفيذ سياسات التمويل المصرفي التي يصدرها بنك السودان المركزي .

2- قيام مصارف تمويل اصغر متخصصة كما هو الحال بالنسبة للبنك الزراعي (1957م) ومصرف الادخار للتنمية الاجتماعية (1975م) كمؤسسات مصرفية متمرسه في هذا المجال لفترات زمنية طويلة .

3- قيام مؤسسات تمويل اصغر ناشئة حديثا تهدف الى الاهتمام بقطاع الطبقات الفقيرة النشطة اقتصاديا كما هو الحال بالنسبة لبنك الأسرة (2008م) .

4- قيام مؤسسات تمويل اصغر (لا تقبل الودائع) ومثال ذلك مؤسسة التنمية الاجتماعية (الخرطوم) ومؤسسة كسلا للتمويل الأصغر وبعض المؤسسات الولائية التي لا تزال لم تستكمل بعد إجراءات الترخيص وممارسة النشاط .

5- تصديق إنشاء مؤسسات تمويل اصغر تقبل الودائع المصرفية (ولم يتم التصديق حتى الآن لمثل هذا النوع من المؤسسات) (الطيب ، 2011، ص 6) .

ثامناً : خلاصة مفهوم التمويل الأصغر والأعمال الصغيرة في السودان .

إن أدبيات الأعمال الصغيرة أشارت إلى عدة مصطلحات تعبر عن الإنتاج الصغير إلا انه لا يوجد اتفاق عام مؤسسي لتعريف هذه المصطلحات . حتى العام 2010م . إلا انه بالرغم من هذا تركز تعريف أدبيات الأعمال الصغيرة في عدد العمالة والاستثمار نظراً لسهولة قياسهم . المؤسسات الحكومية والعمالية المختلفة أشارت إلى أنماط مختلفة من الإنتاج صغير الحجم واستخدمت أيضاً حجم رأس المال وحجم العمالة في التعريف . تضمنت السياسات التمويلية : الإنتاج صغير الحجم تحت قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة ، كما لجأت المصارف السودانية إلى تعريفات مغايرة ومتعددة لخدمة القطاع والتركيز على أنواع محددة من القطاعات الفرعية الواردة في السياسة التمويلية . إلا أن اهتمام الدولة من خلال سياسات البنك المركزي والاطلاع بإنشاء وحدة التمويل الأصغر ، هدف إلى توحيد المفاهيم اتساقاً مع التطورات الإقليمية والعالمية بطرح مفهوم التمويل الأصغر ، مما يؤكد اهتمام الجهاز المصرفي بالسعي نحو تمويل هذا القطاع الهام .

المحور الثاني

السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تقليل حدة الفقر في السودان.

أخذ الاهتمام بالمسائل الاقتصادية الكلية يشغل الكثير من الاقتصاديين و السياسيين والمفكرين، فاعدوا لها الدراسات والنظريات التي تعتبر بمثابة وسيلة لتقويم كفاءة وأداء الاقتصاد القومي. كما أنها تعتبر أداة بيد الدولة تساعد على صياغة وإعداد السياسات الاقتصادية الملائمة، إضافة إلى أنها وسيلة يمكن من خلالها تحديد المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد القومي وكيفية معالجتها، على هذا الأساس فإن الاهتمام بكليات الاقتصاد القومي أصبح ضرورة لا بد منها لجميع دول العالم وباختلاف أنظمتها الاقتصادية ، استناداً على ذلك نستعرض في هذا المحور من البحث ، بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني ، مع شرح لمكونات الناتج المحلي الإجمالي التي تبين السمات والخصائص التي يتمتع بها السودان ، بالإضافة إلى إبراز الجهود التي بذلتها الدولة اعتماداً على تلك السياسات في تخفيف حدة الفقر ودعم الشرائح الضعيفة خلال الفترة 2000-2010م.

أولاً: المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني

جدول رقم (1)

المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني خلال الفترة 2005-2010م

مليون جنيه

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
الناتج المحلي الإجمالي ¹	19.5	22.21	24.21	26.03	27.63	28
معدل نمو %	8.3	10	10.2	7.8	6.1	6
معدل التضخم ²	8.4	7.2	8.1	14.4	11.2	14.9
سعر الصرف (جنيه / دولار) ³	2.5	2.17	2.01	2.19	2.32	2.37
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي بالجنيه	2421.2	2179	3059.2	3262.6	3704	4750

المصدر: بنك السودان المركزي - وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، التقارير السنوية ، 2005- 2009م
* أرقام تقديرية اعتماداً على بيانات النصف الأول للعام 2010م

يشير الجدول رقم (1) الى الاتي :-

(1) تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين 8.3% - 10.2%، حيث بدأ متصاعداً اعتباراً من العام 2005م وحتى العام 2007م ، ثم اتجه إلى التناقص تدريجياً حتى العام 2010م .

¹ الناتج المحلي الإجمالي أو هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد. وهو قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة

² التضخم: هو الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، أو ارتفاع تكاليف المعيشة والارتفاع المفرط في خلق الأرصدة النقدية

³ سعر الصرف هو "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي أو أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية

(2) مرد انخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي في الأعوام 2008-2010م هو انخفاض مساهمة عائدات البترول بسبب انخفاض أسعاره وتداعيات الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد القومي. وبصفة عامة يعتبر السودان من الدول التي ظلت تحقق معدلات نمو مرتفعة منذ منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين.

(3) معدلات التضخم تسير في اتجاه تصاعدي، حيث كان التضخم يمثل رقماً واحداً خلال الأعوام 2005-2007، إلا انه أصبح يشكل رقمين خلال الأعوام 2008-2010م. وبالتالي تأثر الشرائح الضعيفة بهذا الارتفاع.

(4) سعر صرف الجنيه السوداني، ظل يسجل استقراراً حتى العام 2007م، إلا انه انخفض تدريجياً حتى وصل إلى أدنى مستوى له مقارنة بالدولار الأمريكي في العام 2010م. في ظل شح موارد النقد الاجنبي بصفة عامة خلال العامين 2009 و2010م بسبب انخفاض عائدات البترول، وكذلك صعوبة الحصول على موارد خارجية من النقد الاجنبي في شكل منح وقروض ومعاملات تجارية، فان الضغط على جانب الموارد، سوف يؤثر سلباً على سعر صرف الجنيه السوداني.

(5) في ظل تداعيات انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر الجنيه السوداني فان متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سوف يرتفع تدريجياً، وذلك لارتباطه طردياً بمعدلات التضخم وعكسياً بانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني.

ثانياً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (2)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2005-2010م

مليون جنيه

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	7.6	8.2	8.03	8.44	8.61	9
الصناعة :-						
البترول	2.9	3.4	4.47	4.29	1.99	1.8
أخرى	2.5	2.7	2.87	3.11	3.04	3.7
الخدمات :-						
حكومية	2.6	2.8	2.47	2.98	3.78	4.5
أخرى	3.9	5.1	4.37	4.72	10.21	5

المصدر : بنك السودان المركزي، التقارير السنوية خلال الفترة 2005-2010م.

جدول رقم (3)
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2005-2010م

نسب مئوية

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	39.6	36.8	36.2	35.9	31.3	37.5
الصناعة						
البترو	15.1	15.1	20.1	18.2	7.2	7.5
أخرى	13.1	12.4	12.9	13.2	11.1	15.4
الخدمات						
حكومية	12.1	12.8	11.1	12.7	13.7	18.8
أخرى	20.1	22.9	19.7	20	36.9	20.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2)

من الجدولين رقم (2) و (3) يتضح الآتي:-

- (1) سجلت مساهمة القطاع الزراعي نسبة مقدرة في الناتج المحلي الاجمالي ،وان كانت تسير في اتجاه تناقصي من عام لآخر خلال الفترة 2005-2010م . وقد بلغ الوزن النسبي للفترة 36.2%
 - (2) مساهمة قطاع البترول بدأت مرتفعة في العام 2005م (15.1%) ، إلا أنها ظلت تسجل انخفاضاً مستمراً اعتباراً من العام 2008م وحتى العام 2010م. وقد بلغ متوسط مساهمة القطاع خلال الفترة 13.9%.
 - (3) مساهمة القطاع الصناعي تعتبر ذات اثر كبير ،حيث لم تنخفض عن 10% خلال الفترة 2005-2010م . وقد بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 13% وهي تقارب مساهمة قطاع البترول.
 - (4) مساهمة قطاع الخدمات الحكومية ،تشابه مساهمة القطاع الصناعي خلاف البترول وهي في ارتفاع مستمر. وقد بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 13.5%.
 - (5) مساهمة قطاع الخدمات الحكومية الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي ظل يسجل نسباً مرتفعة جداً مقارنة ببقية القطاعات ،مما يعنى أن الدولة تساهم بنسبة مقدرة في هذا الناتج . وقد بلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات الحكومية خلال الفترة 23.4%.
- هذا وتشير الاتجاهات بصفة عامة إلى ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي والخدمات الحكومية وانحسار مساهمة القطاع الصناعي المرتبط بالبترول نسبياً مع ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي .

ثالثاً : سياسات الدولة في تخفيف حدة الفقر في السودان خلال الفترة 2000-2010م
يفتقر السودان إلى قاعدة بيانات متينة يمكن الاعتماد عليها لقياس فقر الدخل ، ولتقييم طبيعة الظاهرة في السودان فقد تم دراسة الوضع الراهن من خلال الاعتماد على بعض مؤشرات الرفاه الاجتماعي ،وفي هذا الإطار تشير المصادر المتوفرة إلى أن حوالي 27% من الأسر يعيشون في مستوى معيشة عالي وان 38% من الأسر يعيشون في مستوى

متوسط ،وان 35% من الأسر يعيشون في مستوى منخفض، وهذه المستويات تم تحديدها اعتماداً على مسح الأمومة والأمن في العام 1999م ، ومما لاشك فيه أن هذه النسب قد حدث فيها تغيير بنهاية العام 2010م ، لكن لا يمكن الجزم بارتفاعها أو انخفاضها من مستوى لآخر نظراً لافتقار وجود مصادر موثوق بها للقياس .

تم تأسيس وزارة تعنى بشرائح المجتمع الضعيفة تسمى وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، حيث تقوم بالدور الرقابي والإشرافي على العديد من المؤسسات ذات الصلة بالعمل الاجتماعي ، تشمل المؤسسات التالية:-

1- ديوان الزكاة: هو مؤسسة الحماية والضمان الاجتماعي الأولى في السودان لتحقيق العدالة الاجتماعية بتحويل الموارد المالية من الفئات القادرة إلى الفئات الضعيفة في المجتمع وإدارة فاعلة للتنمية البشرية وصون كرامة الإنسان وبسط الأمن والاستقرار في المجتمع وترتكز فلسفة الزكاة علي تحصيل الأموال بأحد مقادير معلومة من المال المخصوص و تصرف لجهات محددة أهمها الفقراء والمساكين .

ويأتي تطبيق فريضة الزكاة في السودان بحسبانها إحدى آليات الأمن الاجتماعي ضمن اهتمامات الدولة بترسيخ معاني الدين وتعزيز قيمه وتعميقها في النفوس مع غرس معاني التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع المسلم الذي يساند الغني فيه الفقير .

2- الصندوق القومي للمعاشات

في إطار التمويل الاجتماعي يقوم الصندوق بمنح تمويل للأعضاء ويسمى بمشروع الاستثمار ، حيث استفاد قطاع كبير من المستهدفين من البرنامج.

3-الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي : يدار نظام التأمين الاجتماعي في السودان عن طريق الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي وهو صندوق مستقل ماليا وإدارياً وله الشخصية الاعتبارية المستقلة وصفه ويخضع الصندوق لإشراف وزير الرعاية والتنمية الاجتماعية. تعتبر الاشتراكات المصدر الرئيسي للتمويل وتشكل نسبة 25% من كامل الأجر الاساسي للمؤمن عليه زائد علاوتي بدل السكن وطبيعة العمل حيث يتحمل صاحب العمل 17% والمؤمن عليه 8% وأموال التأمين الاجتماعي هي أموال عامة مخصصة لإغراض التأمين الاجتماعي. كما يقوم الصندوق بتقديم العديد من المزايا التأمينية من معاشات وتعويضات عند استيفاء شروط معينة .

4- الصندوق القومي للتأمين الصحي : التأمين الصحي هو ذلك النظام الذي وضعته الدولة في صورة تشريع للوصول إلى تعزيز الصحة وتحسينها لكافة أفراد المجتمع وتبنى الفلسفة من وراء التأمين الصحي على تحقيق مشاركة المجتمع بأسلوب تكافلي وتراحمي في تمويل وإدارة خدمات الرعاية الصحية وتوفيرها لكافة الأفراد والأسر بما يحقق الرعاية والتنمية الاجتماعية الشاملة.

يهدف التأمين الصحي إلى تخفيف العبء العلاجي والمالي على المؤمن عليهم تعضيداً لقيم التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع وفئاته وتأهيل وتطوير الخدمات الطبية وترقيتها وفق أسس ومعايير حديثة واستقطاب وتدريب الكوادر الطبية وتحسين بيئة العمل ، وتأسيس نظام صحي يقوم على العملية والمنهجية وإجراء البحوث والدراسات وتقديم أفضل خدمات الرعاية الصحية للمؤمن عليهم على مبدأ المشاركة وتقليل نفقات العلاج بالخارج بتوفير أحدث تقنيات التشخيص والعلاج.

5- مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: يعتبر المصرف مؤسسة تمويلية متخصصة تعنى بالاهتمام بالفئات الضعيفة من المجتمع والتي تعمل في القطاع الانتاجي والخدمي الذي يوفر لها فرصة التشغيل الذاتي الكامل لتأسيس مجتمعات مستقرة.

يقدم مصرف الادخار التمويل لكل القطاعات الاقتصادية من خلال نافذتين : هما نافذة الاستثمار التجاري والذي يعتمد على ودائع الجمهور، والاستثمار الاجتماعي والذي يعتمد على الدعم الاجتماعي من وزارة المالية والاقتصاد الوطني. نافذة الاستثمار التجاري تخضع لضوابط البنك المركزي أما نافذة الاستثمار الاجتماعي فتعمل وفق ضوابط ميسرة لإدخال اكبر شريحة من الفئات الضعيفة في دائرة الاقتصاد. (سوف يتم إبراز دور المصرف في التمويل الأصغر بتفصيل أكثر في المحور الثالث من البحث).

رابعاً : نتائج جهود الدولة الرسمية في تخفيف حدة الفقر خلال الفترة 2000-2010م
يمكن النظر إلى الجهود الرسمية من واقع أداء الاقتصاد الكلي استناداً لبعض المؤشرات ، مثل البطالة والتشغيل والأجور ، والبرنامج الذي تبنته وزارة المالية والاقتصاد الوطني بشأن تخفيف وطأة الفقر ، بالإضافة لنظام الحماية الاجتماعية المتبع لدى وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي (على أن يتم إبراز دور القطاع المصرفي في المحور الثالث).

1- البطالة والتشغيل والأجور : يعتبر توفير فرص العمل أداة أساسية للتصدي لظاهرة الفقر ، ومن الجهود المبذولة في هذا الجانب والتي ارتبطت بالتمويل لبعض الفئات ، تخصيص موارد مالية لتمويل الخريجين تحت مسمى مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريج (حيث تم تمليك حوالي 13500 خريج مشروعات إنتاجية).

2- البرنامج الوطني لتخفيف الفقر: نفذت وزارة المالية والاقتصاد الوطني منذ العام 2001م برنامجاً وطنياً لتخفيف وطأة الفقر، شمل سبعة عشر مجالاً للدعم الاجتماعي ، من ضمنها مياه الشرب والعلاج، وإجلاس التلاميذ ، إلا أن مجالات الدعم الاجتماعي تقلصت إلى مجالين فقط ، هما دعم الكهرباء وصندوق دعم الطلاب .

3- إستراتيجية تطوير نظام الحماية الاجتماعية : تبلورت الجهود الوطنية لهذا المشروع بالسعي نحو الحفاظ على الأوضاع المالية للصناديق (المعاشات، التأمينات الاجتماعية) وتفعيل دورها في تقديم الخدمات الاجتماعية للمستهدفين، والتي تشمل تقديم السلة الاجتماعية لدعم الطلاب والعلاج ومشروعات المعاشيين، بالإضافة لكفاءة استثمار الفوائض بما يعود بالنفع على الشرائح المستهدفة (وزارة الرعاية الاجتماعية، 2006، ص 4-12) .

خامساً: تقويم دور الدولة في تخفيف وطأة الفقر في السودان

لقد بذلت الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية الكلية والمؤسسات المتخصصة جهوداً مقدرة من اجل تخفيف حدة الفقر، لكن تبقى مشكلة عدم الوصول إلى معايير قياس متفق عليها لقياس الظاهرة والاعتماد عليها في عمليات التخطيط لحل الإشكالات القائمة معضلة أساسية تقلل من حجم تلك الجهود .

المحور الثالث

دور القطاع المصرفي في التمويل الأصغر

يمكن النظر إلى دور القطاع المصرفي في الاهتمام بقطاع التمويل الأصغر خلال الفترة 2000-2010م، من خلال الوقوف على دور بنك السودان المركزي فيما يتصل بإصدار الضوابط المنظمة لمنح التمويل المصرفي التي يصدرها سنوياً عند بداية كل عام مالي كشواهد يجب الالتزام بها. ومعرفة مدى التزام المصارف القائمة بتنفيذ تلك الضوابط وذلك استناداً إلى نتائج التطبيق الفعلي لتلك السياسات استرشاداً بالتمويل الحقيقي للقطاع المصرفي خلال الفترة المشار إليها. وبما أن المصارف في السودان تطبق النظام المصرفي الإسلامي، يتناول هذا المحور صيغ التمويل الإسلامي، التي تم تطبيقها عند منح التمويل الأصغر، كما يركز المحور كذلك على تجربتين لمصرفين متخصصين في منح التمويل المصرفي الأصغر لشرائح المجتمع ذات الدخل المتدني، وهما مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة.

أولاً: سياسات التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة 2000-2010م

تعتبر السياسة النقدية والتمويلية التي يصدرها البنك المركزي احد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية. فالسياسة النقدية هي الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية (بنك السودان المركزي) بغرض التحكم في حجم التمويل المصرفي و نوعه، و بالتالي في عرض النقود كهدف وسيط و ذلك للوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية. أما السياسة التمويلية فهي تتعلق بتخصيص و توجيه التمويل و سلامة و فعالية التنفيذ، ويشارك في تنفيذها القطاع الخاص و العام من خلال عمليات التمويل للبنوك و المؤسسات المالية. تساهم هذه السياسات بطريقة مباشرة في فعالية تحقيق أهداف السياسة النقدية و تقليل أو احتواء آثارها السالبة على القطاعات الاستراتيجية و قطاعات الإنتاج بصفة عامة، حيث تعتبر أداء من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، لذلك فان إعدادها لابد أن يتم في هذا الإطار ووفقاً للتوجيهات العامة للدولة.

تمثلت ملامح السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة 2000-2010م في العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وإدارة السيولة في القطاع المصرفي، وذلك باستخدام آليات الاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة الداخلية. ومن ملامح السياسة النقدية والتمويلية أيضاً توجيه استخدامات الموارد وذلك باستخدام هوامش المراجعات وتحديد القطاعات ذات الأولوية وغير ذات الأولوية والقطاعات و الأنشطة المحظور تمويلها. وفيما يتصل بسياسات التمويل الأصغر، فقد تبنت سياسات التمويل المصرفي، اهتماماً متعاضداً بالشرائح الاجتماعية التي يشملها المفهوم (كما سبق تناول ذلك في المحور الأول من البحث). والجدولين رقم (4) و(5) يبينان نسب التمويل الأصغر المحددة خلال الفترة 2000-2010م (الطيب، 2011، ص 13).

جدول رقم (4)
تمويل قطاع التمويل الأصغر
خلال الفترة 2006-2000م

نسب مئوية

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
10	10	10	10	10	7	7	نسبة التمويل للممنوح لقطاع التمويل الأصغر (الأسر المنتجة وصغار المنتجين (2) والحرفيين)
90	90	90	90	90	93	93	نسبة تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى

المصدر بنك السودان المركزي ، السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة 2006-2000م

جدول رقم (5)
تمويل قطاع التمويل الأصغر
خلال الفترة 2010-2007م

نسب مئوية

2010	2009	2008	2007	البيان
12	12	12	12	نسبة التمويل للممنوح لقطاع التمويل الأصغر (الأسر المنتجة وصغار المنتجين (2) والحرفيين)
88	88	88	88	نسبة تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى

المصدر بنك السودان المركزي ، السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة 2010-2007م

من الجدولين رقم (4) و(5) يتضح الآتي :

(1) تراوح تمويل الأسر المنتجة – صغار المنتجين والحرفيين (التمويل الأصغر) ما بين 7% - 10% خلال الفترة 2006-2000م . إلا انه يمكن القول أن البنك المركزي أصبح يولي اهتماما متعاظما بقطاع التنمية الاجتماعية و أصبحت المحور الرئيسي في العام 2007.

(2) عند إنشاء وحدة التمويل الأصغر في العام 2007 م ، تم رفع النسبة المخصصة إلى 12% واستمرت السياسات الصادرة بعد ذلك في تحديد نفس النسبة حتى العام 2010م.

(1) إلغاء السوقيات القطاعية للتمويل.

(1) إلغاء السوقيات القطاعية للتمويل.

ثانياً: تطور نشاط التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة 2000-2010

جدول رقم (6)

تطور التمويل المصرفي الممنوح لقطاع التمويل الأصغر بالقطاع المصرفي خلال الفترة 2000-2010م

ألف جنيه

البيان	حجم التمويل المصرفي الفعلي الممنوح للتمويل الأصغر	نسبة التمويل المصرفي الفعلي الممنوح للتمويل الأصغر	النسبة المخصصة للتمويل الأصغر وفق سياسات بنك السودان المركزي	نسبة الانحراف عن المخصص للتمويل الأصغر وفق سياسات بنك السودان المركزي
ديسمبر 2000	72655	7.2	7	2.1
ديسمبر 2001	88997	6.1	7	(0.9)
ديسمبر 2002	91430	4.4	10	(5.6)
ديسمبر 2003	122930	4.4	10	(5.6)
ديسمبر 2004	196429	4.6	10	(5.4)
ديسمبر 2005	247391	3.6	10	(6.4)
ديسمبر 2006	148614	3.1	10	(6.9)
ديسمبر 2007	232240	1.3	12	(10.7)
ديسمبر 2008	243164	1.6	12	(10.4)
ديسمبر 2009	334900	1.6	12	(10.4)
سبتمبر 2010	449682	1.8	12	(10.2)

* المصدر (1) بنك السودان المركزي، معلومات داخلية خلال الفترة 2000-2004م.

(2) وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون الطفل والمرأة، تقرير مكافحة الفقر من أجل السودان متقدم، الجهود والتطلعات، 2006، ص 12.

(3) بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، معلومات داخلية خلال الفترة 2007-2010.

من الجدول رقم (6) يتبين الآتي:-

- (1) على الرغم من جهود بنك السودان المركزي بشأن رفع النسب المخصصة للتمويل الأصغر من 7% ثم إلى 10% إلى 12%، إلا أن استجابة القطاع المصرفي كانت أقل بكثير من تلك النسب المقررة في السياسات.
- (2) سجلت جميع السنوات انحرافاً سالباً عن النسب المقررة، فيما عدا العام 2000م.
- (3) عند رفع نسبة السقف المخصص للتمويل الأصغر إلى 12% من إجمالي التمويل الممنوح للمصارف، لم يؤد ذلك إلى رفع النسبة المحققة لهذا القطاع بل انخفضت ولم تصل إلى نسبة 2%، مما يشير إلى وجود إشكالات أخرى تواجه هذا القطاع الهام.
- (4) زيادة النسب المقررة لتمويل قطاع التمويل الأصغر بواسطة البنك المركزي، مع تزامنها بانخفاض نسبة التمويل الممنوحة من القطاع المصرفي في الإطار الكلي، يشير إلى وجود إشكالات وصعوبات تواجه تمويل قطاع التمويل الأصغر.

ثالثاً: تطور التمويل المصرفي الأصغر الممنوح وفق صيغ التمويل الإسلامية

جدول رقم (7)

إجمالي التمويل المصرفي للتنمية الاجتماعية حسب صيغ التمويل

مليون جنيه

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %
المربحة	4708.6	68.2	3999	36.6	76.9
المشاركة	1247.3	118.	482	4.4	10.5
المضاربة	65.7	0.95	6400	58.6	7.5
السلم	801	11.6	0	0	0
أخرى	72.5	1.05	29.3	30.	4.99
المجموع	6895.1	100	10910.3	100	3593.3

المصدر : بنك السودان المركزي، تقارير داخلية ، خلال الفترة 2000-2004م

من الجدول رقم (7) يلاحظ ما يلي :-

(1) تراوح التمويل المصرفي الممنوح لقطاعات التنمية الاجتماعية بصيغة المربحة ما بين 36.6% - 76.9% ، وقد بلغ في المتوسط 64.6% .

(2) أما التمويل بصيغة المشاركة فقد تراوح ما بين 4.4% - 18% حيث بلغ في المتوسط 10.5% .

(3) التمويل بصيغة المضاربة سجل نسباً اقل من 1% فيما عدا العامين 2001، 2003 ، حيث بلغ 7.5% و 58.6% ، وقد بلغ في المتوسط 13.8% .

(4) سجل التمويل بصيغة السلم نسباً متواضعة جداً ، حيث لم تستخدم الصيغة إلا في عامي 2000 ، 2004م وقد بلغت في المتوسط 2.3% . أما التمويل بالصيغ الأخرى فقد تراوح ما بين 0.3% - 25.5% وقد بلغ في المتوسط 9.8% .

رابعاً تجربة المصارف المتخصصة في منح التمويل الأصغر

1- تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في منح التمويل الأصغر

تتبلور الأهداف العامة للمصرف في السعي لتحسين الوضع المعيشي لمختلف قطاعات المجتمع للمساهمة في تخفيف آثار هيكله الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على أن تكون متنسقة مع القواعد التأسيسية التي ترمي للمحافظة على كرامة الإنسان وتمكينه من عمارة الأرض. بالإضافة إلى توجيه موارد المجتمع نحو النشاطات التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الكلي للدولة .

أما الأهداف التفصيلية فقد تركزت على التعامل مع الفقراء من صغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة الذين لا يملكون ضمانات عقارية تؤهلهم للحصول على تمويل من المصارف التجارية والمتخصصة. كذلك خلق قنوات للتعامل مع المنظمات الأجنبية والمحلية ومؤسسات الأمم المتحدة في إطار مناهضة الفقر. كما تركز إستراتيجية عمل المصرف على تطبيق وتنفيذ السياسات العامة للدولة لتخفيف حدة الفقر.

يستهدف المصرف شرائح المجتمع التي لا يتيسر لها التمويل وفق الصيغ التجارية لعدم أهليتها لشروط ذلك التمويل ولذلك ورد في قانون المصرف أنه يستهدف القطاع النسوي، ذوي الدخل المحدود، الطلاب والخريجين، أرباب المعاشات وصغار الحرفيين، صغار الزراع، صغار المهنيين.

إن مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والذي توجه الوزارة سياساتها عبره لتمويل التنمية الاجتماعية يهدف في خطته لدعم جهود الدولة لتخفيف وطأة الفقر عن الشرائح الضعيفة في المجتمع وتوفير فرص الكسب لها ودعم المشاريع التي تتناسب ومقدراتهم الذهنية فقد تطور رأس المال المصرف من 2 مليون دينار سوداني في عام 1996 إلى (58) مليون جنيه خلال العام 2007م . ويوظف مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بنسبة 75% على تمويلي التنمية الاجتماعية .

أ - أهداف المصرف:

-المساعدة في تحقيق جهود الدولة والمجتمع في تخفيف وطأة الفقر على الشرائح الضعيفة. توفير فرص الكسب لها ورعايتها بالتمويل ودعم المشروعات التي تناسبها. تنمية الوعي الادخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاجتماعية والمشاريع وبسط معاني التكافل. تطوير وتعميق مفهوم المصرف الإسلامي الشامل وتقديم نموذج رائد للصيرفة الاجتماعية.

-توجيه موارد المجتمع نحو الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الكلي للدولة تركيزاً على التنمية في الولايات.

ب- **منتجات التمويل الأصغر للمصرف :** يقوم المصرف بتقديم منتجات متعددة مثل ، تمويل الأعمال الصغيرة المدرة للدخل، تسليف الطلاب، تمويل الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني، تمويل تحسين المنازل، تمويل إدخال الكهرباء وشبكات المياه ، حفر الآبار، تأمين الأصول ، حفظ المدخرات.

ج- **المنتجات غير المالية؛** تتمثل المنتجات غير المالية التي يقوم بتقديمها المصرف في ، التدريب وبناء القدرات للشرائح المستهدفة ، المساعدات الفنية والإدارية .

د- **طرق التمويل الأصغر بالمصرف :** يقدم المصرف التمويل للفقراء النشطين اقتصاديا في حدود مبلغ لا يتجاوز 10.000 جنيه .بالإضافة للتمويل ذو البعد الاجتماعي الذي يشمل تمويل مشروعات تنموية في مجال الصحة والتعليم، والمياه والكهرباء بالإضافة للتمويل التجاري لأصحاب الودائع الكبيرة (الادخار ،2010، ص 5) .

هـ -تطور نشاط مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في منح التمويل الأصغر

جدول رقم (8)

تطور التمويل المصرفي الأصغر الممنوح من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية
خلال الفترة 2000-2010م

ألف جنيه

البيان	حجم التمويل المصرفي الفعلي الكلي الممنوح للتحويل الأصغر	حجم التمويل الأصغر الفعلي الممنوح من مصرف الادخار	نسبة تمويل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية/إجمالي التمويل الأصغر
ديسمبر 2000	72655	5682	7.8
ديسمبر 2001	88997	5865	7
ديسمبر 2002	91430	6409	5.4
ديسمبر 2003	122930	6636	10.8
ديسمبر 2004	196429	21146	10.8
ديسمبر 2005	247391	52000	21
ديسمبر 2006	148614	74000	49.8
ديسمبر 2007	232240	88400	38.1
ديسمبر 2008	243164	88390	36.4
ديسمبر 2009	334900	98847	29.6
سبتمبر 2010	449682	127406	38.3

*المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم(7) ومعلومات داخلية من مصرف الادخار .

من الجدول رقم (8) يتضح الآتي :-

(1) تراوحت مساهمة مصرف الادخار خلال الفترة 2000-2005م ما بين 7%-21% .
وبلغت أعلى مستوى لها في العام 2006م حيث قاربت 50% من إجمالي تمويل القطاع
المصرفي لشرائح وقطاعات التمويل الأصغر المختلفة. مما يؤكد الأهمية المتعاظمة
للمصرف في منح التمويل الأصغر

(2) تراوحت مساهمة مصرف الادخار في الفترة التالية (2007-2010) ما بين 29.6%-
38.3%، وهي أعلى نسبياً من الفترة الأولى.

(3) على الرغم من أن ارتفاع مساهمة المصرف في التمويل الأصغر كانت مقدرة مما
يعكس الدور المتعاظم الذي يمكن أن يقوم إذا وجد الدعم اللازم من قبل الدولة وكذلك قام
بتطوير قدراته في استقطاب الموارد الخارجية ، لا سيما من الشرائح الضعيفة نفسها.

2- تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر

نشأ بنك الأسرة بمبادرة من القطاع الخاص لشعوره بالمسؤولية الأخلاقية والإنسانية تجاه
الشرائح المستهدفة ووجدت المبادرة الدعم من الحكومة باعتبار البنك إدارة فاعله في برنامج
مكافحة الفقر لذلك تم تسجيل البنك شركه مساهمة عامه بين القطاعين العام والخاص ويعتبر
البنك مؤسسة مصرفية اقتصادية اجتماعية متخصصة في مجال خدمات التمويل الأصغر .
تمثلت رؤية البنك في المساهمة بفعالية في تقديم خدمات مالية جيدة ومتنوعة مستدامة
متاحة للفئات المستهدفة في مواقعهم ومناسبة لظروفهم وتساهم في تحسين ظروف معيشتهم

وتمكنهم من المساهمة الفاعلة في التنمية.
أما رؤية البنك فشملت تقديم خدمات مالية متنوعة مستدامة تلائم متطلبات الشرائح المستهدفة من حيث الإجراءات المبسطة والمرنة والضمانات السهلة والتواجد الجغرافي والتسعيرة المناسبة لتمكينهم من مزاولة أنشطة اقتصادية صغيرة تلائم وتناسب ظروفهم تخرجهم من دائرة الفقر (الأسرة، 2010، ص 4).

أ- أهداف البنك

- 1- المساهمة في برامج خفض معدلات الفقر.
- 2- توفير فرص العمل وسط الشرائح المستهدفة.
- 3- إعلاء قيم العمل والإنتاج في المجتمع.
- 4- تنشيط الفئات المستهدفة لتبرمج في حركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- 5- رفع الوعي المصرفي والادخاري وسط الشرائح المستهدفة.
- 6- استقطاب الموارد المحلية والخارجية لإعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة.

ب_ عملاء البنك:

- 1- الفقير الناشط اقتصادياً.
- 2- صغار المنتجين من الزراعة والرعاة والصيادين والحرفيين وأصحاب الأعمال الصغيرة.
- 3- أرباب المعاشات و خريجو التعليم العالي والمعاهد الفنية والمرأة.

ج -مجالات عمل البنك:

يعنى البنك بتقديم الخدمات المالية الصغيرة المصرفية الأخرى وفق نظم مالية وإدارية وتمويلية تناسب متطلبات الفئات المستهدفة كما يساعد البنك في تقديم خدمات غير مالية مسانده مثل الاستشارات المالية والترويج للمشروعات الصغيرة وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة (الأسرة، 2010، ص 5).

د - تطور نشاط بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر

جدول رقم (9)

تطور التمويل المصرفي الأصغر الممنوح من بنك الأسرة
خلال الفترة 2000-2010م

ألف جنيه

البيان	حجم التمويل المصرفي الفعلي الكلي الممنوح للتطوير الأصغر	حجم التمويل الأصغر الفعلي الممنوح من مصرف الادخار	نسبة تمويل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية/إجمالي التمويل الأصغر
ديسمبر 2008	243164	10900	4.5
ديسمبر 2009	334900	64200	19.2
سبتمبر 2010	449682	102400	22.8

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات داخلية من بنك الأسرة وبيانات الجدول رقم (7)

يشير الجدول رقم (9) إلى انخفاض مساهمة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر في العام 2008 م (حيث يعتبر العام الأول لممارسة النشاط المصرفي) ، إلا أنه في العامين التاليين ارتفعت النسبة حتى وصلت إلى ما يقارب 23% في العام 2010م ، مما يشير إلى التوقع بقيام البنك بدور فاعل في منح التمويل الأصغر مستقبلاً .

خامساً: تقويم دور القطاع المصرفي في التمويل الأصغر

انتهجت الدولة ممثلة في البنك المركزي سياسات هدفت إلى رفع النسبة المخصصة للتمويل الأصغر ، إلا إن نتائج التطبيق من قبل المصارف القائمة على المستوى الكلي كانت متدنية جداً ، لكن بالنظر إلى الجهود المبذولة من مصارف التمويل الأصغر ، كما هو الحال بالنسبة لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة ، فقد حققاً نتائج ايجابية في المساهمة بنسب مقدره في توفير التمويل الأصغر للفئات المستهدفة.

المحور الرابع

دور المؤسسات الاجتماعية (نموذج ديوان الزكاة) في تخفيف حدة الفقر

لقد أضحت الزكاة في السودان إحدى المعالم البارزة في منظومة النسيج الاجتماعي للدولة وانتشرت في كافة الولايات والمحليات والمناطق ريفاً وحضراً ليلبغ عطاؤها مستحقيه . إن التطور الفقهي والعملي الكبير الذي انتظم مسيرة الزكاة في السودان اكسبها بعداً إقليمياً وعالمياً باعتبارها تجربة رائدة .

أولاً: أهداف ديوان الزكاة:

- تميز السودان بالتدرج في تطبيق الزكاة، وذلك على خمس مراحل، ففي المرحلة الأولى توقف تحصيل الزكاة بواسطة الدولة في العهد الاستعماري وجزء من العهد الوطني، وفي العام 1980م صدر قانون صندوق الزكاة. أما المرحلة الثانية، فقد تمثلت في صدور قانون الزكاة والضرائب في 14 مارس 1984م، وقد نتج عنه ازدواجية الجهاز الإداري مما أدى إلى إحداث خلل شاب الزكاة كنظام مالي إسلامي، لذلك كان لابد من فصل الضرائب عن الزكاة، وقد تميزت المرحلة الثالثة باستصدار قانون الزكاة في عام 1986م والذي تضمن نص إلزامية دفع الزكاة وفصل الزكاة عن الضرائب وإنشاء ديوان قائم بذاته للزكاة، وتم منحه الاستقلال الداخلي التام. أما المرحلة الرابعة فقد شملت إصدار قانون الزكاة لسنة 1990م، وذلك بهدف سد بعض الثغرات في القانون السابق ومعالجتها وتعتبر المرحلة الخامسة هي الأخيرة، حيث صاحبها إصدار قانون الزكاة لسنة 2001م، والذي أصبح هو المرجع الأساسي لديوان الزكاة. هذا ويعمل الديوان على تحقيق الأهداف التالية:-
- (1) إرساء قيم ومعاني التكافل والتراحم في المجتمع، والتقرب لله بإخلاص النية والعمل على حسن توظيف مال الزكاة في مصارفه المحددة شرعاً.
 - (2) تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل وذلك بالعناية بالفقير وتوفير متطلبات حاجياته الأساسية من المأكل والمشرب والعلاج والملبس والمأوى.
 - (3) تحقيق فلسفة الإسلام الاقتصادية في تخفيف وطأة الفقر وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع وإعمار الأرض.
 - (4) تطبيق فريضة الزكاة وجمع وصرف الصدقات بما يحقق طهارة المال وتزكية النفس.
 - (5) الدعوة والإرشاد إلى أهمية الزكاة والصدقات وبسط أحكامها بين الناس.
 - (6) تأكيد سلطان الدولة المسلمة في جمع وإدارة الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها.
 - (7) تلقي وجباية وإدارة وتوزيع الزكاة بما يحقق التراحم والتكافل الاجتماعي (الزكاة 2002، ص 4).

ثانياً: تطور أوعية جباية الزكاة خلال الفترة 2000-2010م

يستهدف تحليل الجباية خلال الفترة 2000-2010م، الوقوف على تطوراتها من حيث القيمة والأوزان النسبية التي تشير إلى مساهمة كل وعاء منسوباً إلى الوعاء الكلي للجباية . حيث أن دراسة الماضي تعين على تحديد مسار الجباية خلال الفترة المستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي قد تحدث سواء كانت طبيعية أم غير طبيعية، محلية أو خارجية . إذ أن الهدف من ذلك هو محاولة تدارك أية آثار سلبية، لاسيما وأن ديوان الزكاة في السودان يكتسب خصوصية تتمثل في عدم تلقي الدعم من الحكومة أو خلافها أو أية مساعدات خارجية تساعده في أداء مهامه. وعليه فإن استقرار المستقبل في ظل هذه الـ مـ تـ غـ يـ رـ ات الـ

،لابد وان نأخذ فيه بعين الاعتبار دراسة الواقع المعاش استشهداً بالنتائج الفعلية التي تحققت في الماضي ، و تأثيرها على القطاع الاجتماعي ممثلاً في أداء ديوان الزكاة بصفة اخص وأدق. عليه يمكن النظر إلى تطور الجباية بالديوان خلال الفترة 2000-2010م من خلال الجدولين رقم (10) و(11) .

جدول رقم (10)
تطور نشاط جباية الزكاة في السودان
خلال الفترة 2000-2010م

جنيه سوداني

الاعوام / البيان	الزروع	الانعام	عروض التجارة	المال المستفاد	المهن الحرة	المستغلات	الجملة
العام 2000م	53,616,000	11,786,000	30,087,000	19,239,000	682,000	3,681,000	119,091,000
العام 2001م	59,718,000	11,728,000	36,189,000	21,101,000	931,000	4,938,000	134,605,027
العام 2002م	62,571,000	14,217,000	50,878,000	23,097,000	1,075,000	6,078,000	157,916,031
العام 2003م	79,825,000	14,254,000	69,938,000	19,491,000	1,085,000	7,489,000	192,082,000
العام 2004م	109,090,000	16,501,000	84,964,000	20,567,000	1,315,000	8,974,000	241,411,000
العام 2005م	115,120,400	19,100,500	103,074,000	19,313,000	1,963,200	12,787,000	271,358,100
العام 2006م	124,397,000	22,295,000	133,140,000	17,554,000	2,403,000	14,695,000	314,484,000
العام 2007م	121,368,848	22,924,664	178,407,265	16,478,833	2,745,120	15,216,450	357,141,234
العام 2008م	125,745,166	24,431,368	204,693,449	18,680,398	2,904,613	15,608,277	392,063,271
العام 2009م	147,256,385	24,020,737	232,985,014	22,663,007	3,275,241	15,083,317	445,283,700
العام 2010م	151,360,216	27,982,549	274,849,211	20,422,158	3,644,915	19,179,089	497,438,138

المصدر : ديوان الزكاة ، مركز البحوث والإحصاء والمعلومات ، التقارير السنوية ، خلال الفترة 2000-2010م

جدول رقم (11)
تطور نشاط جباية الزكاة في السودان
خلال الفترة 2000-2010م

نسب مئوية

البيان	الزروع	الانعام	عروض التجارة	المال المستفاد	المهن الحرة	المستغلات
2000م	45.0	9.9	25.3	16.2	0.6	3
2001م	44.4	8.7	26.9	15.7	0.7	3.6
2002م	39.6	9	32.2	14.6	0.7	3.9
2003م	41.6	7.4	36.4	10.1	0.6	3.9
2004م	45.2	6.8	35.2	8.5	0.6	3.7
2005م	42.4	7.0	38.0	7.1	0.7	4.8
2006م	39.6	7.1	42.3	5.6	0.7	4.7
2007م	34	6.4	50	4.6	0.8	4.2
2008م ^ا	32.1	6.2	52.2	4.8	0.7	4.0
2009م	33.1	5.4	52.3	5.1	0.7	3.4
2010م	30.4	5.6	55.3	4.1	0.7	3.9

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (10).

يتضح من الجدولين رقم (10) (11) ما يلي:-

(1) تراوحت زكاة الزروع ما بين 32.1% و 45.2% ، حيث يلاحظ الاتجاه التنازلي في مساهمة الزروع مقارنة بإجمالي الجباية ، لا سيما بعد العام 2006م ، وتشير نتائج التحليل إلى أن هذا الوعاء يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ الوزن النسبي (38.9%) وهذا يتسق مع تحليل قطاعات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المشار إليها .
(2) شكلت زكاة الإنعام استقراراً نسبياً من حيث المساهمة في الوعاء الكلي للزكاة ، حيث تراوحت تلك المساهمة ما بين 5.4% و 9.9% وذلك على الرغم من الانخفاض الطفيف خلال العامين 2007 و 2008م . وقد بلغ الوزن النسبي لزكاة الأنعام 7.2% (المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية للأوعية) .

(3) زكاة عروض التجارة تعتبر الوعاء الأساسي الذي يعتمد عليه ديوان الزكاة ، حيث تراوحت ما بين 25.3% و 55.3% ومما لا شك فيه أن مساهمة هذا الوعاء تسير في تنامي بين عام وآخر. وهذا يدل على أن مساهمة القطاع التجاري (الأفراد أو رجال الأعمال) يساهم بدرجة فاعلة في منظومة الاقتصاد السوداني، ومعلوم أن هذا القطاع يرتبط بالحركة والنشاط المحلي والخارجي، وقد بلغ الوزن النسبي لزكاة عروض التجارة 40.6% (المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للأوعية)

(4) زكاة المال المستفاد تراوحت ما بين 4.6% - 6.2% ، وهي تسير في اتجاه تناقصي، وقد بلغ الوزن النسبي لزكاة المال المستفاد 8.8% (المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية للأوعية) .

(5) زكاة المهن الحرة تراوحت ما بين 0.6% و 0.8% حيث لم تصل نسبتها إلى الواحد الصحيح خلال الفترة المشار إليها وبالتالي فإن تأثيرها على الوعاء الكلي للزكاة تعتبر ضعيفة جداً ، وقد بلغ الوزن النسبي لهذا الوعاء 0.7% (المرتبة السادسة من حيث الأهمية النسبية للأوعية) .

(6) زكاة المستغلات تراوحت ما بين 3% و 4.7% ويلاحظ أن هناك استقراراً لمساهمة هذا الوعاء، لكن بنسب ضعيفة. كما بلغ الوزن النسبي لزكاة المستغلات 3.9% (المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية للأوعية) .

ثالثاً سياسات المجلس الأعلى لأمناء الزكاة في توزيع الأنصبة على المصارف الشرعية
إن تحصيل الجباية من أوعيتها المختلفة يعبر عن جهد ديوان الزكاة في تجميعها ، لكن يبقى الدور الأكبر في كيفية توزيعها إلى المصارف الشرعية المحددة ، إن عملية التوزيع تأخذ في الاعتبار الموجهات التي سبق ذكرها، إلا أنه يمكن تلخيصها في الجدول رقم (12)

جدول رقم (12)
النسب المحققة للمصارف والصرف الاداري
خلال الفترة 2004-2008م

البيان	2004	2005	2006	2007	2008
الفقراء والمساكين	61	63	64	63.2	63
ابن السبيل	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5
الغارمين	6	6	5	6.5	5
في سبيل الله	5	3	3	3.8	4
المصارف الدعوية	6	6	6	4.4	8.5
العاملين عليها	14.5	14.5	14.5	14.5	14.5
المصروفات الإدارية	7	7	7	7	4.5
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: منشورات الموازنة لديوان الزكاة خلال الفترة 2004-2008م .

يشير الجدول رقم (12) إلى محددات المصارف الشرعية خلال الفترة 2004-2008م ،حيث يتضح الاتى :-

- (1) تراوح مصرفي الفقراء والمساكين ما بين 61 و 63.2% وقد سجل اتجاهاً تصاعدياً حتى العام 2006م ثم استقر مع نسبة 63% في بقية الأعوام .
- (2) مصرف ابن السبيل تم تحديده بنسبة 0.5 فيما عدا العام 2007م .
- (3) مصرف الغارمين تراوح بين 5 و 6.5% خلال الفترة المشار إليها ،أما مصرف في سبيل الله فقد حدد بنسبة 5% في العام 2004م إلا أن النسبة انخفضت في الأعوام التالية واستقرت إلى 4% في العام 2008م .
- (4) مصرف العاملين عليها حدد بنسبة 14.5% وهذه النسبة ظلت ثابتة لكل الأعوام.
- (5) المصروفات الإدارية سجلت نسبة 7% ،خلال الفترة 2004-2007م وانخفضت إلى 4.5% في العام 2008م .

رابعاً: التوزيع الفعلي للزكاة على المصارف الشرعية خلال الفترة 2000-2010م

يستهدف تحليل المصارف الشرعية والأداء الفعلي لها خلال الفترة 2000-2010م ،إلى الوقوف على تطوراتها من حيث القيمة والأوزان النسبية التي تشير إلى نصيب كل مصرف شرعي منسوباً إلى اجمالي المصارف الشرعية،ودراسة الماضي هنا تكون مرتبطة إلى حد كبير بالموجهات التي تضعها الأمانة العامة لديوان الزكاة من قبل بداية كل عام وهي تستهدف فيها مرجعيات محددة أهمها الخطة التي اقرها الديوان وإبراز التطبيقات العملية،بالإضافة إلى توجيهات وقرارات المجلس الوطني ومجلس الوزراء والمجلس الأعلى لأمناء الزكاة ومجالس أمناء الزكاة بالولايات ومداولات الاجتماعات الدورية لأمناء الزكاة بالولايات،وكذلك القوانين واللوائح والمستجدات الاقتصادية وتقارير الأداء الفعلي. كما تستند موجهات الأمانة العامة لديوان الزكاة إلى مراعاة انعكاسات الآثار السالبة للمتغيرات الاقتصادية ليس على المستوى المحلى ولكن كذلك على المستوى الإقليمي والعالمي.

جدول رقم (13)
التوزيع الفعلي للزكاة على المصارف الشرعية
خلال الفترة 2000-2010م

جنبيه سوداني

البيان الاعوام	الفقراء والمساكين	الغارمين	ابن السبيل	المصارف الدعوية	فى سبيل الله	العاملين عليها	الصرف الإداري	الجملة
العام 2000م	54,567,000	1,405,000	1,411,000	20,878,000	0	20,091,000	16,554,000	114,906,000
العام 2001م	64,290,000	5,166,000	1,449,000	6,971,000	12,196,000	21,936,000	10,784,000	122,792,000
العام 2002م	76,042,000	7,098,000	1,078,000	3,998,000	13,433,000	24,392,000	13,498,000	139,539,563
العام 2003م	96,624,000	7,232,000	1,140,000	3,933,000	10,213,000	26,717,000	14,973,000	160,832,000
العام 2004م	134,369,000	11,359,000	802,000	9,321,000	10,625,000	38,126,000	16,459,000	221,061,000
العام 2005م	154,646,000	13,877,000	862,000	14,881,000	8,541,000	38,300,000	18,004,000	249,111,000
العام 2006م	187,246,000	11,170,000	967,000	14,331,000	7,615,000	46,823,000	22,076,000	290,228,000
العام 2007م	204,689,113	16,642,723	1,188,065	20,678,073	15,869,457	49,648,064	21,038,381	329,753,876
العام 2008م	244,994,667	13,276,304	952,504	18,492,172	14,515,967	54,951,594	19,094,310	366,277,518
العام 2009م	293,802,177	13,023,270	972,937	27,395,428	14,284,881	55,841,356	23,044,999	428,365,048
العام 2010م	330,960,232	12,976,371	1,315,969	27,495,290	11,455,144	72,099,597	22,857,680	479,161,731

المصدر : ديوان الزكاة ، مركز البحوث والإحصاء والمعلومات ، التقارير السنوية ، خلال الفترة 2000-2010م

جدول رقم (14)
التوزيع الفعلي للزكاة على المصارف الشرعية
خلال الفترة 2000-2010م

نسب مئوية

البيان	الفقراء والمساكين	الغارمين	ابن السبيل	المصارف الدعوية	فى سبيل الله	العاملين عليها	الصرف الإداري
2000	47.5	1.2	18.2	1.2	0.0	17.5	14.4
2001	52.4	4.2	1.2	5.7	9.9	17.8	8.8
2002	54.4	5.1	0.8	2.9	9.6	17.5	9.7
2003	60.1	4.5	0.7	2.4	6.4	16.6	9.3
2004	60.8	5.1	0.4	4.2	4.8	17.2	7.5
2005	62.1	5.6	0.3	6.0	3.4	15.4	7.2
2006	64.5	3.8	0.3	4.9	2.6	16.2	7.7
2007	62.1	5.0	0.4	6.3	4.8	15	6.4
2008	66.9	3.6	0.3	5.0	4.0	15.0	5.2
2009	68.6	3.0	0.2	6.4	3.3	13.0	5.5
2010	69.1	2.7	0.3	5.7	2.4	15	0.0

المصدر : من إعداد الباحث ، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (13).

يتبين من الجدولين رقم (13) و(14) ما يلي :-

(1) **مصرفي الفقراء والمساكين:** تراوحت نسبة الصرف على الفقراء والمساكين ما بين 47.5%- 69.1% ، وقد بلغ الوزن النسبي لهذين المصرفين 60,8% (المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للمصارف الشرعية) والملاحظ أنها تأخذ اتجاهًا تصاعدياً من عام لآخر.

(2) **مصرف الغارمين،** تراوحت نسبة الصرف فيه ما بين 1.2%- 5.6% وقد تأرجحت ما بين الزيادة والنقصان ، إلا أن النسبة المخصصة لهذا المصرف كانت ضعيفة ، حيث بلغ الوزن النسبي 4%.

(3) **مصرف ابن السبيل،** لم يصل الصرف الموجه إليه 1% ، إلا في العام 2000 (حيث تم تخصيص 18.2% من إجمالي المصارف لهذا المصرف) وهذا يعنى أن القائمين على أمر ديوان الزكاة لا يولونه الاهتمام اللازم حسب رؤيتهم الفقهية والآنية. كما تمت الإشارة إليه في الجدول رقم (12) وقد بلغ الوزن النسبي لهذا المصرف 2.1% .

(4) **المصارف الدعوية:** تراوحت نسبة الصرف عليها ما بين 1.2%- 6.2% وقد شهد الصرف على هذا البند استقراراً نسبياً . وقد بلغ الوزن النسبي لهذا المصرف 4.6% .

(5) **مصرف في سبيل الله:** تراوح ما بين 0.0% و 9.9% ، وقد بلغ الوزن النسبي للمصرف 4.6% كما هو الحال بالنسبة للمصارف الدعوية.

(6) **مصرف العاملين عليها :** يأتي في المرتبة الثانية حيث تراوح الصرف عليه ما بين 13% و 17.2% والاستقرار في هذا البند يتأتى من خلال التحديد المشار إليه في الجدول رقم (12) وقد بلغ الوزن النسبي للمصرف 15.9%.

خامساً: تقويم دور ديوان الزكاة في الصرف على الفقراء والمساكين

عند النظر إلى هيكل المصارف خلال الفترة 2000-2010م ، يلاحظ أن المصارف يتم تصنيفها وفقاً لموجهات المجلس الأعلى للزكاة، ويستصحب المجلس في تحديد الأنصبة للمصارف الشرعية جملة من الاعتبارات الفقهية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك الظروف الداخلية والخارجية ذات الآثار على الجباية وتحصيلها ومدى كفايتها ومدى الحاجة لإفراد الأمة المسلمة . وعليه فإن الاتجاه السائد خلال الفترة التي تمت دراستها تشير إلى تعظيم الصرف على مصرفي الفقراء والمساكين كأحد موجهات الإستراتيجية الخمسية لديوان الزكاة (2007-2011م) وإلى سعى القائمين على أمر ديوان الزكاة في المساهمة في رفع مستوى الدخل والمعيشة للطبقات الفقيرة والتي يمثلها في الأساس مصرفي الفقراء والمساكين. لذا فإن نتائج التطبيق أشارت إلى تخصيص نسبة 70% من إجمالي المصارف الشرعية .

ومما يجدر ذكره أن سياسة المصارف بالديوان تشير إلى تخصيص 50% من النسبة المخصصة لهذين المصرفين على المشروعات الخدمية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة ، حيث يتمثل ذلك في توفير الخدمات الصحة والمياه والتعليم كاحتياجات أساسية للطبقات الفقيرة. كما يقوم الديوان بتخصيص نسبة لتمويل المشروعات الصغيرة في صورة تمويل غير مسترد.

المحور الخامس:

التمويل الأصغر و تخفيف حدة الفقر في السودان: الايجابيات والإشكاليات.

أولاً: ايجابيات تجربة التمويل الأصغر وتخفيف حدة الفقر في السودان

تتركز ايجابيات التجربة السودانية في العديد من الجوانب يمكن حصرها في الآتي:-

1 - يتم تمويل المشروعات الصغيرة وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، وتطبيقاً لمنهج

الاقتصاد الإسلامي، على مستوى الدولة والقطاع المصرفي والقطاع المالي

والاجتماعي، وكل المؤسسات التي تمارس هذا النشاط داخل جمهورية السودان.

2 - يقوم ديوان الزكاة بدور فاعل في دعم الشرائح الضعيفة ، وذلك تدخل من سلطان

الدولة في آليات ومنهجية تسيير أعماله ، حيث يتمتع بالاستقلالية الكاملة.

3 - تقوم الصناديق الاجتماعية بمنح التمويل الأصغر ، وفق الضوابط التي تقرها

الهيئات الشرعية الرقابية .

4 - الاهتمام التمويل الأصغر على مستوى القطاع المصرفي ، كان متعاضداً بإنشاء بنك

السودان المركزي وحدة متخصصة للتمويل الأصغر بسياسات، كما أفردت له

السياسات السنوية الصادرة محوراً ثابتاً يتضمن التمويل ذو البعد الاجتماعي .

5 - الترخيص لمصارف متخصصة بالصيرفة الاجتماعية والتمويل الأصغر مع تقديم

الفني والمالي (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، البنك الزراعي).

6 - اهتمام القطاع الخاص ببرامج التمويل الأصغر ، بإنشاء متخصص في المجال (بنك

الأسرة 2008م).

على الرغم من الجهود المبذولة في التمويل الأصغر و تمويل المشروعات الصغيرة في

السودان إلا أنها كانت دون مستوى الطموحات وذلك لتشابك العديد من العوامل في ذلك،

يمكن إجمالها في الآتي:-.

ثانياً : إشكاليات ومعوقات تطوير المشروعات الصغيرة والتمويل الأصغر في السودان

تعاني المشروعات الصغيرة في السودان من الكثير من المشكلات والمعوقات التي تحد من

قدرتها على الحركة والارتقاء بمستوي أدائها ولعب دورها في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية لعل من أهمها:

1- الأرض اللازمة لعمل المنشآت الصغيرة: حيث تحتاج بعض المنشآت الصغيرة وبخاصة

الصناعات الصغيرة منها إلى الأرض اللازمة لإقامة مشروعها .

2- ندرة أو ارتفاع أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة: لا سيما عندما لا يسمح لهذه

المنشآت بالاستيراد المباشر والاعتماد بدلاً من ذلك على التجار والوسطاء المحليين مما

يجعلها تحت رحمتهم سواء أكانت هذه الندرة حقيقية أو مفتعلة.

3- ضعف الخدمات والهياكل الأساسية وعدم انتظامها وارتفاع تكاليفها.

4- عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة وتدهور المستوى المهني والفني للعاملين ، مع

عدم توافق مجالات التدريب مع احتياجات المشروعات الصغيرة ، بالإضافة إلى ندرة

الخبرات والمهارات المستوردة.

5- قلة المكنات والمعدات والآلات وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:

6- تعدد المشكلات التسويقية التي تعاني منها المنشأة الصغيرة .

7- ندرة أو عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية وتأخير إعدادها.

8- عدم الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي المنظم :ويرجع ذلك لارتفاع عنصر المخاطرة وعدم وجود الضمان المناسب بالإضافة للتكاليف الإدارية الباهظة والتي تزداد كلما بعدنا من تجمعات المدن.. كما أن القروض الجماعية لم تجد طريقها لإقناع البنوك التجارية لضعف الضمانات.

9- مشكلات الإدارة التي تحد من إمكانيات المشروعات الصغيرة لتحقيق النمو والاستقرار. كيف يمكن تطوير المشروعات الصغيرة في السودان
إن تطوير المشروعات الصغيرة يحتاج إلى تنسيق الجهود من قبل المؤسسات التي تعمل في هذا الحقل ، ولذا فإن جهود التطوير ينبغي أن تبذل على مستوى الوحدة و المستوى الكلي وبتكاملها يمكن الدفع بتطوير هذه الشريحة الهامة من المجتمع.

ثالثاً الإشكاليات المرتبطة بالمصارف

- 1- عدم كفاية قدرات الإدارة خاصة وان إدارة حسابات الادخار أكثر تعقيداً من الحسابات الأخرى.**
- 2- ارتفاع هيكل التكلفة في المناطق الريفية والفقيرة التي تعمل فيها المؤسسات المصرفية**
- 3- عدم قدرة المؤسسات على توفير إمكانية الوصول إلى مدخرات العملاء** من مواقع متعددة أو تقديم خدمات المدفوعات (خدمات الهواتف المحمولة، السحب النقدي، خدمات نقاط البيع وغيرها) مما يجعل الإيداع لدى تلك المؤسسات أقل جاذبية.
- 4- ضعف انتشار مصارف التمويل الأصغر لتوسيع نطاق الخدمات :** حيث يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة ، تعجز الإدارات التنفيذية مجالس الإدارات عن توفيرها.
- 5- تدني الوعي المصرفي والادخاري والمستوي التعليمي وسط الشرائح المستهدفة.**
- 6- عدم رغبة الكثير من الشرائح المستهدفة في ممارسة العمل الحر.**

المحور السادس النتائج و التوصيات

أولاً :النتائج

توصل البحث إلى النتائج التالية :

تم تقسيم النتائج التي توصل إليها البحث إلى قسمين، الأول على مستوى إصدار السياسات الصادرة بشأن تخفيف حدة الفقر والقسم الثاني على مستوى تطبيق السياسات من قبل المؤسسات والصناديق والمصارف.

(1) :على مستوى إصدار السياسات الصادرة بشأن تخفيف حدة الفقر

أ- تباين الجهود الرسمية للدولة بشأن تخفيف حدة الفقر في السودان من خلال إتباع سياسات اقتصادية كلية بناءً على المؤشرات الكلية المحققة.

ب- تبنت الدولة من خلال وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل ، الإشراف والرقابة على المؤسسات الاجتماعية ، كديوان الزكاة والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي والصندوق القومي للمعاشات ، والمؤسسات المصرفية مثل ، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة.

ج- اهتمام بنك السودان بالتمويل الأصغر على مستوى إصدار السياسات والضوابط المنظمة ورفع النسبة المخصصة لهذا القطاع ، مع إنشاء وحدة متخصصة تعنى بالتمويل الأصغر.

د- قيام المصارف التجارية والمتخصصة بإنشاء وحدات وفروع متخصصة للتمويل الأصغر.

هـ- يستهدف المجلس الأعلى لأمناء الزكاة ، تحديد توزيع المصارف على الأنصبة الشرعية عند بداية كل عام مالي، وبناءً على تم التركيز على مصرفي الفقراء والمساكين بنسب تراوحت ما بين 60-70% ، حيث يتم تقديم الدعم الجماعي والفردى للشرائح المستهدفة في شكل مشروعات جماعية وفردية (أفقية ورأسية).

(2) :على مستوى تطبيق السياسات

أ- إن الجهود المبذولة من قبل الدولة من اجل تخفيف حدة الفقر لم تؤد إلى انخفاض حجم الظاهرة بدرجة وذلك لغياب معايير القياس وتباين الجهود واختلاف السياسات من فترة زمنية لأخرى ، وضعف الوعي لدى الشرائح المستهدفة.

ب- حجم التمويل الأصغر الممنوح من القطاع المصرفي كان متدنياً جداً ، على الرغم من التوجيهات الصادرة من الجهات ذات الصلة.

ج- نسبة التمويل الأصغر الممنوح من قبل مصرف الادخار والتنمية كانت مرتفعة جداً مقارنة بحجم التمويل الأصغر الكلي ، مما يؤكد قيام المصرف بدور فاعل في تمويل التنمية الاجتماعية.

د- ارتفاع نسبة التمويل الأصغر الممنوح من قبل بنك الأسرة خلال العامين 2009 و2010م مقارنة بحجم التمويل الأصغر الكلي ، مما يشير إلى إمكانية قيام المصرف بدور فاعل مستقبلاً.

هـ- اهتمام ديوان الزكاة بتحصيلها من الأوعية المختلفة ، وان كان التركيز في السودان وفقاً للنشاط الاقتصادي يتركز على وعاء عروض التجارة وزكاة الزروع، خلال الفترة 2000-2010م.

و- تراوحت نسبة الصرف على الفقراء والمساكين ما بين 47.5% - 69.1% ، وقد بلغ الوزن النسبي لهذين المصرفين 60,8% (المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للمصارف الشرعية) والملاحظ أنها تأخذ اتجاهًا تصاعدياً من عام لآخر ، مما يشير الى الدور الكبير الذي يقوم به ديوان الزكاة في دعم الفقراء.

ثانياً: التوصيات

- (1) : توصيات مرتبطة بتفعيل دور الدولة في تخفيف حدة الفقر (على مستوى الدولة) ينبغي للدولة أن تلعب دوراً هاماً في تخفيف حدة الفقر و تطوير المشروعات الصغيرة وذلك من خلال ما تصدره من سياسات اقتصادية كلية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:
- أ- حماية منتجات المشروعات الصغيرة: بما يضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر .
 - ب -توفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة : وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى؛ بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.
 - ج- توحيد جهود مؤسسات الدولة الداعمة للشرائح الضعيفة : وفق سياسات موحدة تهدف إلى الوصول بمخرجات تستفيد منها الفئات المستهدفة.
 - د- ضرورة قيام الدولة ممثلة في وزارة المالية بدفع ما عليها من التزامات تجاه الصناديق الاجتماعية لاسيما الصندوق القومي للمعاشات.
- (2) توصيات مرتبطة بتفعيل دور الدولة في تخفيف حدة الفقر (على مستوى الصناديق والمؤسسات الاجتماعية)
- أ- الاستفادة من قاعدة بيانات ديوان الزكاة في إعداد خارطة الدولة لتخفيف حدة الفقر.
 - ب -تحديد نسب للصرف على قطاعات التنمية الاجتماعية، بالتشاور مع إدارات الصناديق والمؤسسات الاجتماعية.
 - ج- إعادة النظر في الاستثمارات التي تقوم بها الصناديق بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والجهات المستفيدة من تلك الصناديق على أن يكون ذلك في شكل محافظ استثمارية يتم الاتفاق علي كيفية إدارتها من خلال لجنة مكونة من وزارة المالية الاتحادية ووزارة الرعاية الاجتماعية ومصرف الادخار والصناديق الاجتماعية ذات الصلة.
 - د- مراعاة انتشار هذه الصناديق في كافة أرجاء السودان خاصة الولايات الأكثر فقراً.
 - هـ- إصدار توجيهات من قبل الجهات ذات الاختصاص بتحويل حسابات الدولة من البنوك التجارية إلى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بهدف زيادة موارد المصرف حتى يتمكن من القيام بدوره بصورة فاعلة.

و- تفعيل دور المصارف الحكومية المتخصصة في التمويل الأصغر (البنك الزراعي السوداني ،مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية). بتوفير الموارد اللازمة لها .
(3) : توصيات مرتبطة بتطوير خدمات التمويل الأصغر (على مستوى الدولة)

للاارتقاء بخدمات التمويل الأصغر لابد من اتخاذ الإجراءات التالية : -
أ - دعم عملاء التمويل الأصغر بضمانات من الدولة : إن أهم الإشكالات التي تواجه التمويل الأصغر تتمثل في عدم وجود الضمانات الكافية التي يتم تقديمها للمصارف للجوء إليها عند فشل عملاء التمويل الأصغر من السداد لاي سبب من الأسباب وهي تمثل معضلة كبرى لان من يمنحون التمويل الأصغر لا يملكون ضمانات مادية أو عينية أو اى شئ ذو قيمة مادية لتقديمها للمصارف كما يحدث بالنسبة لتمويل الفئات الأخرى التي لا يبدأ تنفيذ التمويل لها ، ما لم يستكمل المصرف كافة إجراءات الضمان والتي يتصرف فيها البنك وفقا لما يراه لاستعادة حقوقه وتشير نتائج التطبيق إلى خسائر العديد من المصارف في استرداد ديونها تجاه عملاء التمويل الأصغر .لذا فان الوضع الأمثل وهو ما عليه الحال في جميع دول العالم هو تأسيس مؤسسة عامة أو صندوق لضمان التمويل الأصغر.

ب - إنشاء وزارة خاصة تعنى بالمشروعات الصغرى ومتناهية الصغر: إن دولا في قارات أمريكا وأوربا أو آسيا قامت بانتهاج سياسات ودعم التمويل الأصغر لقناعتهم التامة بأهميتها وقامت أيضاً في نفس الوقت بإنشاء مؤسسات حكومية أو وزارات خاصة لضمان التمويل الأصغر من مال الدولة ومال دافع الضرائب ولم تترك المصارف تواجه مخاطر عدم السداد ، ولهذا نقول أن الأمر مازال ناقصا في السودان ومن الأفضل إنشاء مؤسسة عامة لضمان التمويل الأصغر .

(4) : توصيات مرتبطة بتطوير خدمات التمويل الأصغر (على مستوى بنك السودان المركزي)
أ- رفع نسبة عوائد التمويل الأصغر : للمصارف :إن إحجام المصارف عن تمويل عملاء التمويل الأصغر وفق النسب المقررة يرجع في المقام الأول إلى انخفاض العائد من التمويل الأصغر ، إضافة إلى ارتفاع تكاليف المتابعة والإشراف ، ويمتد ذلك إلى ضعف القناعة بالضمانات المقدمة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، لا سيما في القرى والمدن خلاف العاصمة ، وهذا يشكل محورا رئيسياً مؤداه انخفاض نسبة التمويل الأصغر ، بل إن الأمر ابعد من ذلك إذ تهدف المؤسسات المصرفية إلى الاتجاه نحو التمويل الصغير وليس الأصغر.

ما هو الحل الذي يشجع المصارف على منح المزيد من التمويل الأصغر وتجاوز النسب المقررة من بنك السودان المركزي (12%)، يتركز الحل في رفع نسبة العائد المتحقق للمصارف من عمليات التمويل الأصغر ، ونقترح رفع هامش الربح لعمليات التمويل الصاغر ، بحيث تغطي تكاليف المتابعة والإشراف و مخاطر عدم السداد.
ب- تشجيع وحدة التمويل الأصغر نحو قيام مؤسسات التمويل الأصغر في كل ولايات السودان : حتى تكون داعمة للمصارف القائمة في بث الوعي المصرفي والتمويلي لدى مختلف قطاعات المجتمع.

ج- السعي نحو إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع على المستوى الولائي: الذي يعاني من ضعف الانتشار المصرفي في بعض الولايات.

د- تشجيع نظام الفروع المصرفية المتنقلة : من اجل نشر ثقافة الادخار المتزايد (التصاعدي) لدى المتعاملين مع مؤسسات التمويل الأصغر.

(5): توصيات مرتبطة بتطوير خدمات التمويل الأصغر (على مستوى المصارف)
أ- زيادة الوعي للعاملين بالمصارف في الإلمام بأهمية التمويل الأصغر ودوره في الاقتصاد الكلي .

ب-السعي نحو استغلال النسب المقررة للتمويل الأصغر من خلال الوصول إلى المستهدفين الحقيقيين .

ج - ضرورة الاهتمام بدراسة الجدوى وهي الضمان الأساسي في المشروع وليس الضمان المادي المقدم من عميل التمويل الأصغر ،ولعل هناك كثير من أوجه القصور في هذا الجانب إما لضعف كفاءة الموظفين أو لمحدوديتهم أو لضعف المتابعة والإشراف الأخرى نظرا لارتفاع تكاليفها .

قائمة المراجع

- (1) حامد، صالح، (2002)، *المنتدى المصرفي الولائي الرابع*، الصيرفة الاجتماعية: آلية لمناهضة الفقر، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية.
- (2) عثمان، بخيتة، (2001) *المنتدى المصرفي الثامن والثلاثون*، التمويل المصرفي للنساء، الفرص والخيارات، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية
- (3) جميل، عبد الحميد، (2002) *التمويل الصغير ودور المصارف السودانية*، ندوة التمويل المصرفي واثره على قطاع الصادر والمشروعات الصغيرة.
- (4) ابراهيم، بدر الدين، (2005) *المنتدى المصرفي*، التمويل المصرفي لصغار المنتجين ومشكلة الفقر، وقفة اخرى، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية
- (5) الطيب، عبد المنعم (2011)، *اليات تمويل الخريجين من مصادر ومؤسسات التمويل الأصغر، ندوة الصندوق القومي لتشغيل الخريجين*، أمانة المعلومات والدراسات.
- (6) وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة و الطفل (2006)، *الطبعة الأولى*، السودان.
- (7) الطيب، عبد المنعم (2006)، *تمويل المشروعات الصغيرة في السودان : تجارب وخبرات، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*.
- (8) الطيب، عبد المنعم (2011) *المنتدى المصرفي الثاني والثمانون*، خيار الانفصال واثره على السياسات المصرفية والنشاط المصرفي في الشمال والجنوب.
- (9) مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية (2010)، *التقرير السنوي*.
- (10) بنك الأسرة، (2008)، *التقرير السنوي*.
- (11) ديوان الزكاة (2002)، *التقرير السنوي*.
- (12) بنك السودان المركزي (2000-2010) *التقارير السنوية*.